

CD/PV.870
15 March 2001

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السبعين بعد الثمانمئة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١ الساعة ١٥/١٥

الرئيس: السيد خوان إنريكيه فيغا (شيلي)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٨٧٠ مؤتمر نزع السلاح.

اسمحوا لي بأن أبدأ بتوديع سفير هنغاريا الذي سيغادرنا عما قريب لتولي وظائف مدير شعبة السلم وحقوق الإنسان والديمقراطية في أمانة اليونيسكو. ولقد مثل السفير جو بلاده في مؤتمر نزع السلاح منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ واضطلع بمسؤولياته بتفان ومهارة دبلوماسية. وأنا على يقين من أنكم تنضمون إلي في التوجه إليه ولأسرته الكريمة بأخلص التمنيات له للمستقبل. وأذكر أنه تم استقبال السفير جو هنا في نفس اليوم الذي التحقت فيه شخصيا بالمؤتمر كممثل لشيلي. ويربط بيننا ذلك الظرف الخاص. وسيذكره البعض منا في المستقبل بما سيقوله في كلمة وداعه.

السفير جو لكم الكلمة.

السيد جو (هنغاريا): سيدي الرئيس إنه لمن دواعي بالغ السرور أن نراكم تتولون منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح الهام. وفي البداية اسمحوا لي بتهنئتك على الطريقة المبدعة التي أدركتم بها أعمالنا. وبودي أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي لسلفكم، السيد كريستوفر ويستدال على جهوده التي لم تعرف الكلل لتقريب مداولاتنا أكثر ما يمكن من توافق الآراء. وبودي أيضا أن أشيد بالأمين العام للمؤتمر، السيد فلاديمير بتروفسكي، ونائبه، السيد إنريكيه رومان - موريه. واسمحوا لي بأن أعرب عن امتنان وفدي لجميع موظفي الأمانة على ما يقدمونه بدون انقطاع من مساعدة لعمل المؤتمر. كما أرحب بكل اخلاص بالزملاء الذين التحقوا بنا مؤخرا وأتمنى لهم كل التوفيق في عملهم.

يختتم مؤتمر نزع السلاح اليوم شهره الثاني من المداولات في دورة عام ٢٠٠١ دون أن يتمكن من اعتماد برنامج عمل. ولو أننا نعلم أن تقدما قد أحرز برئاسة السفراء الذين توالوا على رئاسة المؤتمر نتيجة للجهود الجماعية إلا أن التقدم المحرز حتى الآن من الواضح أنه لم يكن كافيا لتحقيق إنجاز كبير في عملنا: فما زلنا غير قادرين على بدء مفاوضات حقيقية. وهذا وضع يؤسف له سيدي الرئيس، وذلك أيا كان التفسير الذين يمكن تقديمه لأسبابه الجوهرية. ووفدي يشاطر تماما الرأي الذي أعربت عنه في بيانكم الافتتاحي والذي مؤداه أن تجمد الوضع الحالي لا يمكن أن يستمر إلى ما لانهاية له دون الاضرار بمصداقية هذه الهيئة.

ومن بين المقترحات العديدة المفيدة، أشارت الوثيقة CD/1624 إلى سبيل ممكن للخروج من هذا المأزق، بإبراز الطابع المركب لاتفاق مقبل. وما زلنا، على غرار العديد من الوفود في هذه القاعة، نعتبر نص أموريم أساسا سليما لاستئناف العمل الموضوعي في المؤتمر.

ولقد انضم وفدي أيضا إلى بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي الذي أكد منذ شهر بالتحديد ما يلي: "هناك ثلاث مهام - هي البدء الفوري لمفاوضات معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية، وكذلك معالجة كل من نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في الهيئات الفرعية التي يجب أن تكون ولاياتها عملية وموضوعية في آن واحد كي يقبل بها الجميع - يمكن أن تشكل معا الأساس اليوم لاتفاق يمكن بناء عليه أن نبدأ عملنا."

ولا يزال استئناف مفاوضات معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية أولوية عليا بالنسبة لهنغاريا. ولقد أعربنا بوضوح عن موقفنا خلال المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكررنا الإعراب عنه في الدورة الأخيرة للجنة الأولى في نيويورك. ومعاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية مسألة ذات أهمية حيوية لترع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي. والحاجة الملحة إلى بدء المفاوضات أكدتها أيضا الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالتالي فإن بدء هذه المفاوضات يجب أن يكون الخطوة المقبلة. وهنغاريا تؤيد جميع المقترحات والمبادرات العملية التي يمكن أن تدفع بقضية معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية في الاتجاه الصحيح. لهذا السبب رحبنا بكل صدق بالحلقة الدراسية بشأن التحقق من معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية التي عقدت بالأمس بهذا المبنى بناء على مبادرة مشتركة بين الوفد الألماني ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

وهنغاريا متعهدة بالالتزامات الأمنية المتعددة الأطراف. وبالتالي فهي تؤيد بشدة إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح مع الحفاظ على الدور الفريد لهذا المحفل في الدبلوماسية الدولية اليوم. وتحليا بنفس الروح فإننا نعلق قدرا كبيرا من الأهمية على المفاوضات الأخرى في مجالي عدم الانتشار والحد من الأسلحة التي تدور خارج مؤتمر نزع السلاح.

وفي هذه المرحلة اسمحوا لي بأن أبدي بعض الملاحظات فيما يتعلق بأنشطة الفريق المخصص الذي يتفاوض في بروتوكول لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وبما أن هنغاريا تترأس الفريق المخصص فإن تعهدنا الخاص بإنجاح المفاوضات لا يحتاج إلى أي تفسير مفصل. وتقييمنا للوضع هو أن تقدما كبيرا قد أحرز في طريق بلوغ هذا الهدف. والنتائج التي حققناها حتى الآن تشجعنا وتبعثنا على اعتقاد أن الفريق في وضع جيد يسمح له بإكمال المفاوضات في إطار زمني يمكنه من تقديم مشروع البروتوكول لكي يعتمد في وقت قريب نسبيا. ويمكن أن يتم ذلك في مؤتمر خاص يعقد قبل المؤتمر الاستعراضي في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر هذا العام. وناشد الدول الأطراف أن تضاعف جهودها لتنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي الرابع وأن تتخذ القرارات السياسية اللازمة لذلك. وفي هذه الخلفية من الجمود في محافل نزع السلاح

المتعددة الأطراف الأخرى، بما فيها مؤتمر نزع السلاح، من شأن اعتماد البروتوكول أن يكتسب قدرا أكبر من الأهمية بإثبات عزم المجتمع الدولي على التصدي للخطر الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ويظل بلدي مهتما بالقيام، مع الدول الأخرى، بمواجهة الصعوبات الإنسانية التي تتسبب فيها الألغام البرية المضادة للأفراد. وفي العام الماضي شاركت هنغاريا في رئاسة لجنة الخبراء الدائمة المعنية بتدمير المخزونات، التي أنشئت لتنفيذ أحكام اتفاقية أوتاوا. وما لقيناه من تأييد واهتمام أثناء اجتماعات اللجنة الدائمة شجعنا على توسيع ومزيد تطوير البرنامج الدولي لتدمير المخزونات. وتحليا بتلك الروح، قامت وزارة خارجية هنغاريا في شباط/فبراير الماضي، مع وزارة خارجية كندا، بتنظيم حلقة خبراء دراسية اقليمية في بودابست. وكان موضوع الحلقة الدراسية تدمير ما يسمى بـ "الألغام على شكل فراشة" المطورة في الاتحاد السوفياتي السابق والمخزنة في العديد من بلدان المنطقة. واستنادا إلى خبرتنا فإننا نعتقد أن أفضل طريقة لتنفيذ المبادرات العالمية فيما يتصل بالألغام المضادة للأفراد إنما تتمثل في ضمان التعاون على المستوى الاقليمي. لهذا السبب ما زلنا متعهدين بمختلف الجهود الاقليمية المبذولة.

والانتشار الجامح للأسلحة الصغيرة الخفيفة وتراكمها المزروع للاستقرار يغذيان النزاعات الاقليمية التي يذهب فيها المدنيون بشكل متزايد ضحية للعنف. وينجر عن عمليات النقل غير المشروعة وغير المسؤولة، في منطقة الصراع في أوروبا، مزيد من الخطر للبلدان المجاورة وكذلك للسكان المدنيين الذين يعيشون فيها. وتوافر الأسلحة على نطاق واسع وبشكل لا يخضع لمراقبة يعرقل استرجاع الدول لقواها بعد الصراعات، ويعطل عملية الاستقرار ويضاعف تكاليف أي تسوية سلمية.

وهنغاريا تؤيد اتخاذ تدابير فعالة ومقبولة على نطاق واسع لمنع تدفقات الأسلحة الخفيفة المزروعة للاستقرار. ونحن نؤمن بأن الأمر يحتاج إلى تضافر الجهود لاستنباط قواعد ومبادئ توجيهية وتدابير عملية تشمل جميع جوانب هذه المسألة. ومن بين هذه التدابير تحسين الرقابة الوطنية على تعقب الأسلحة الصغيرة، وزيادة الشفافية، وتعزيز آليات مراقبة الصادرات، وتعزيز التعاون فيما بين الوكالات الوطنية على المستوى الاقليمي وعلى المستوى الدولي الأوسع. ولجعل النظام الحالي أكثر فعالية فإننا نؤيد توخي نهج إقليمية التركيز تستند إلى مبادئ مقبولة عالميا.

والمفاوضات بشأن المسائل التي كنت بصدد الإشارة إليها إنما تعقد خارج مؤتمر نزع السلاح. والتحديات المطروحة في تلك المحافل هائلة أيضا، وما زال المجتمع الدولي ينتظر التصدي لها. ومن البديهي أن هذه الحقيقة لا تقلل من مسؤولية المؤتمر بوصفه المحفل التفاوضي الدائم الوحيد بشأن نزع السلاح. بل بالعكس فإن إحراز تقدم موضوعي في أي من المفاوضات المشار إليها أعلاه يمكن أن يجعل الحاجة الملحة إلى إخراج هذا المؤتمر من الطريق المسدود الذي هو فيه حاليا أكثر وضوحا.

ونحن لا نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح يفتقر لأفكار ومقترحات جيدة بخصوص الطريق التي يجب سلوكها. وما نحتاج إليه حقا هو العزم السياسي على تنفيذها. وفي هذه المرحلة، دعوني أكرر استعدادنا لتأييد جميع المبادرات التي يمكن أن تقرب المؤتمر أكثر من التوصل إلى توافق في الآراء. وبودي أيضا أن أتعهد بتعاون وفدي المستمر مع جميع الجهود الرامية إلى البدء في حوار حقيقي في المؤتمر.

بقية الكلمة بالفرنسية)

سيدي الرئيس، لم أطلب الكلمة فقط لتأكيد موقف هنغاريا من المسائل ذات الصلة بعمل مؤتمر نزع السلاح وإنما طلبتها أيضا لأودع هذه الهيئة الموقرة. وعمما قريب سأتولى مسؤوليات جديدة كموظف دولي بمقر اليونيسكو بباريس. وقبل أن أترك منصب كسفير بودي أن أتوجه بالشكر للوفود الممثلة هنا في هذا المؤتمر على تعاونها وعلى العلاقات الجيدة التي تمكنا من تطويرها على الرغم من قصر مدة خدمتي هنا في جنيف.

وفي الختام، اسمحوا لي سيدي الرئيس بأن أشير إلى إحدى الذكريات الشخصية. بعيد اعتمادنا أنا وسيادتكم هنا بجنيف كسفارين جديدين التقينا صدفة في حفل استقبال نظم في مكان ما بقصر الأمم. وكنا كلانا نبحث عن طريقنا للخروج من هذا المبنى تائهين في أروقتة التي لم نكن نألفها بعد. وحسب ما أذكر فإننا استطعنا، بعد شيء من التردد والتعثر، أن نجد ضالتنا وأن نخرج من المبنى الذي كان آنذاك عبارة عن متاهة حقيقية بالنسبة لنا.

وغني عن القول إن إيجاد طريقة للخروج من الحلقة المفرغة التي يدور فيها مؤتمر نزع السلاح منذ أعوام عديدة إنما هو مهمة أكثر تعقيدا ولا تقبل المقارنة. ومع ذلك، وعلى الرغم من سلسلة من خيبات الأمل، تعتقد وفود عديدة أنه لا بد أن يكون هناك مخرج من المتاهة. ويجدوني خالص الأمل، وأنا أودع المؤتمر، أن يجد هذا المخرج في أقرب وقت ممكن، وذلك من مصلحته.

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أنا أذكر تلك المناسبة أيضا وأذكر كيف تعرفنا على بعضنا عندما كنا تائهين في قصر الأمم. وأنا لا أدري ما إذا كنا لا نزال تائهين هنا ولكننا سنسعا جاهدين إلى إيجاد مخرج. وأتمنى لكم ولأسرتكم كل التوفيق في مهامكم الجديدة. وأنا على يقين من أن زملاءنا هنا في المؤتمر يشاطرونني هذه التمنيات.

المتحدث التالي على القائمة هو ممثل فرنسا، السفير دي لافورتيل.

السيد دي لافورتيل (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، لقد أعلن زميلي وصديقي السفير كريستيان فيسلر، في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح المعقودة في يوم ٨ شباط/فبراير، عقد حلقة دراسية

فرنسية - سويسرية حول إمكانية تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تغطي مسائل تعقب الأسلحة ووضع العلامات عليها وحفظ سجلاتها.

وكما يعلم العديد من المندوبين الذين شاركوا في تلك الحلقة الدراسية فإن هذه التظاهرة عقدت هنا في جنيف يومي ١٢ و١٣ آذار/مارس ٢٠٠١. وقد حضرها قرابة ٢٠٠ ممثل من أكثر من ٩٠ دولة. وحضر التظاهرة أيضا ممثلون عن الأمم المتحدة وعن منظمات دولية أخرى، وخبراء تقنيون، وممثلون عن المنظمات غير الحكومية. وشارك في الحلقة الدراسية أيضا وبشكل نشط السفير دوس سانتوس، رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه، الذي سيعقد في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠١.

وقد شملت المناقشة الجوانب التقنية المتعلقة بتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ووضع العلامات عليها وحفظ سجلاتها، وتناولت أيضا النهج الأكثر تقيدا بالجانبين القانوني والسياسي والذي يمكن أن يفضي إلى التفاوض في اتفاق دولي في هذا المجال. ووضع ملخص للرئيس تحت تصرف الوفود المشاركة. وبودنا أن نطلب نشر هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتوزيعه على جميع الدول الأعضاء في المؤتمر، وعلى الدول غير الأعضاء المشاركة في أعماله.

وبودي ألا أحتتم بياني الموجز هذا من دون أن أتمنى لزمينا الهنغاري، السفير جو، التوفيق في مهامه في منصبه الرفيع باليونيسكو وأن أتمنى له قبل كل شيء كل السعادة أثناء إقامته بباريس.

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): بما أنه لا توجد أية طلبات أخرى لتناول الكلمة من الوفود، وبما أن هذه هي الجلسة الأخيرة التي أترأس فيها المؤتمر، أرى أن الوقت قد حان لتقديم موجز والخلوص إلى بعض الاستنتاجات من مدة ولايتي كرئيس للمؤتمر.

بودي أن أقول بادئ ذي بدء أن أملي لم يخب لا من العمل الذي قمنا به طوال هذه الفترة ولا من النتائج التي حققناها ولئن لم نتوصل بعد إلى وضع برنامج عمل - وهذا أمر يؤسف له حقا - إلا أننا أثبتنا أن المؤتمر هيئة مفعمة بالحياة. وهو مخزن تجارب عديدة في قضية نزع السلاح العالمي. ولا يمكن، بل ولا يجب، أن تذهب كل هذه الجهود سدى. لهذا السبب تحديدا هناك شعور بالإحباط له ما يبرره إزاء الوقت الذي لم يستخدم على النحو الملائم.

ولقد أرسلت الرئاسة الشيلية للمؤتمر عملها على أساس الولاية الواردة في الفقرة ٣٦ من تقرير مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٠ المقدم إلى الجمعية العامة، والتي تعهد إلى الرئيسين دراغونوف وويستدال بمهمة مواصلة

المشاورات المكثفة بالاستناد إلى ما يسمى باقتراح أموريم الوارد في الوثيقة CD/1624. وقد مددت هذه الولاية، المستمدة من المشاورات المحددة التي أجريت مع المجموعات في المؤتمر ومع الصين، حتى اكتمال المهمة أو إلى أن يقرر المؤتمر خلاف ذلك.

وهذا الأمر يكتسي قدرا كبيرا من الأهمية ذلك أنه يعكس، كما أشرنا إلى ذلك في مشاوراتنا، التقدم الحرز على مدى فترة سنتين على الأقل. واقتراح أموريم، الذي يجب حقا أن نسميه "عملية أموريم" إنما هو نتيجة جهود مختلف الرؤساء الذين جربوا مختلف الصيغ لتحقيق تقارب داخل المؤتمر. ومن بين هؤلاء الرؤساء السفراء رودريغيز سيدينييو والدمبري وكرايد ولينت.

وعلى الرغم من الصعوبات التي يمكن أن نلاحظها اليوم نتيجة للوضع السياسي الدولي وللترعة إلى أحادية الطرف التي أبدتها البعض من الجهات الفاعلة الرئيسية، يظل اقتراح أموريم في رأي أغلبية أعضاء المؤتمر ساريا كأساس لبذل الجهود من أجل التوصل إلى الموافقة على برنامج عمل.

وعملية أموريم تركة قيمة لا بد لنا من المحافظة عليها لصالح المؤتمر نفسه. فلو كان لنا أن نبدأ هذه العملية من جديد من نقطة الصفر ولربما توصلنا بعد بضعة أشهر إلى مفهوم مماثل إلى حد بعيد لما توصلنا إليه حتى الآن. ولقد وجه العديد من الوفود النظر إلى التقدم الهام الواضح في الاستعداد العام للقيام، ولأول مرة بعد فترة ثلاثين عاما، بإنشاء لجنة مخصصة لتزع السلاح النووي. ونحن نشاطر ذلك الرأي، وبالتالي كان أحد أهدافنا الرئيسية الحفاظ على المركز السياسي والقانوني لاقتراح أموريم، كيما يتسنى أن يظل يشكل أساس مشاورات الرئيس.

وبالاستناد إلى تلك الولاية أجرت الرئاسة - وهي لا تشمل وحسب الرئيس وإنما أيضا أعضاء البعثة الشيلية - مشاورات مكثفة مستخدمة أشكالا مختلفة مثل المشاورات الثنائية واجتماعات العمل مع المجموعات في المؤتمر ومنسقيها، ومطبقة أيضا أفكارا جديدة شاملة تعكس الاتجاهات الناشئة. وقد شملت المشاورات عمليا جميع أعضاء المؤتمر، باستثناء عدد قليل من الوفود التي لم تستطع الحضور ولو أنها طلبت المشاركة.

وبودنا الدخول في عملية تقوم على الشفافية. وتشاورنا وبحثنا المشكلة مباشرة مع المؤتمر. وتقاسمنا أفكارنا بشأن الحلول البديلة الممكنة متحلين بدرجة من الصراحة والصدق نعتقد أنها لازمة أحيانا في العمل الدبلوماسي.

وقد أجريت مشاورات الرئاسة الشيلية للمؤتمر بالاستناد إلى ثلاثة سيناريوهات تحليلية. السيناريو الأول هو القبول بمجموعة مقترحات أموريم كما هي واردة في الوثيقة CD/1624. وقد أثبتت المشاورات أن هذا السيناريو الأول يظل مستبعدا، نظرا لتباعد مواقف مختلف الجهات الفاعلة التي ما زالت تفصل بينها ثغرات تعذر سدها حتى الآن. وما لم تطرأ أحداث غير متوقعة خارج المؤتمر فإننا لا نعتقد أن هذا السيناريو يمكن أن يتحقق في الأجل القصير.

وينطوي السيناريو الثاني على تعديل نص مشروع المقرر الوارد في الوثيقة CD/1624، بغية تضمينه بشكل أكثر صراحة مطالب مجموعة الدول الأعضاء في المؤتمر الواردة في الفقرتين ١ و ٣. وهما تشيران على التوالي إلى ولاية اللجنتين المخصصتين المعنيتين بترع السلاح النووي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتشير مشاورتنا إلى أن هذا النهج، الذي استكشفه إلى حد ما السفير ويستدل خلال مدة ولايته وكملة اقتراح من نيوزيلندا تم التقدم به في المشاورات غير الرسمية المفتوحة التي عقدت هذا العام، من المستبعد أيضا أن يفضي هو الآخر إلى توافق في الآراء. فلاستجابة لمطالب البعض ما من شأنه إلا أن يزيد الفجوة اتساعا بينهم وبين غيرهم.

ويتمثل السيناريو الثالث في تعديل مشروع الإعلان الرئاسي الوارد في الوثيقة CD/1624 بطريقة تعزز طبيعة كافة الولايات الواردة في مشروع المقرر ودفعها التفاوضي في نهاية المطاف. وهذا النهج الذي يستخدم فكرة إيجاد بيان رئاسي تفسيري لذلك الغرض يمكن، في رأينا، أن يفضي إلى الموافقة على برنامج عمل، طالما وافقت جميع الجهات الفاعلة المعنية بالدخول في عملية "غموض بناء". واتباع هذا النهج يعني أن نضع مؤتمر نزع السلاح في أعلى قائمة أهدافنا، ويتطلب منا ترك اعتبارات الدقة اللغوية جانبا.

وتشير مشاوراتنا إلى أنه يوجد بصيص من الأمل في هذا النهج. وربما كان من الممكن أيضا، كخطوة في اتجاه إخراج المؤتمر من مأزقه الحالي، التفكير في وضع بيان رئاسي يشير، بصرف النظر عن اقتراح أموري، إلى بعض العناصر المبدئية مثل إعادة تأكيد أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض في صكوك نزع السلاح العالمية، وأن جميع المسائل التي تطرح على المؤتمر يمكن أن تكون موضع تفاوض. وربما أمكن التركيز أيضا على أنه من المفروض أن تفتح الهيئات الفرعية وولاياتها مسارات لبدء المفاوضات.

وسيكون للرؤساء الذين سيتولون الرئاسة بعدنا مواصلة استكشاف هذه الإمكانيات. ونترك هذه الأفكار لمزيد البحث.

وتوحي مشاوراتنا بالإضافة إلى ذلك بأنه يوجد في مؤتمر نزع السلاح تيار فكري هام يرغب المنخرطون فيه في الإفادة من وقت المؤتمر وموارده إلى أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء حول برنامج عمل. وجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح الذين تشاورنا معهم يرون أن مهمتنا الأولى تتمثل في التوصل إلى برنامج عمل والبدء في العمل الموضوعي. وهم يتفقون جميعا على أن مؤتمر نزع السلاح هو الأساس محفل للتفاوض. ونحن نشاطر هذه الآراء كليا.

غير أن وفودا عديدة ترى أن هذه العوامل المحددة لا تستبعد الاضطلاع بما فضلنا - منذ البداية - أن نسميه بـ "الأنشطة التكميلية". وما زلنا نفهم هذه الإجراءات الممكنة على أنها مكملة للجهد الرئيسي وليس كبديل لذلك الجهد. لذلك السبب تفادينا الإشارة إلى "خطة باء" قد تقود، بمجرد تسميتها المعبرة إلى الاعتقاد

الخطأ وأن مضمونها يقدم كبديل للسعي إلى إيجاد برنامج عمل. ونحن نرى أنه يجب ألا يكون هناك بديل من هذا القبيل.

ولمناقشة مسألة "الأنشطة التكميلية"، عقدت مشاورات مفتوحة غير رسمية خلال الأسبوع الثالث من رئاستنا للمؤتمر. وفي النقاش الذي نتج عن ذلك استطعنا أن نحدد على الأقل أربعة مقترحات أو أفكار لها، في رأينا، ما يكفي من الأهمية وما يبرر مزيد استكشافها.

وأول هذه المقترحات اقتراح ميانمار إجراء نقاش منظم في إطار جلساتنا العامة بشأن البنود الموضوعية لجدول الأعمال المعتمد. وقد وضع هذا الاقتراح وعمم خطيا، الأمر الذي يغنيننا عن الحاجة إلى مزيد التعليق في هذه المرحلة.

وبعد ذلك، اقترحت ألمانيا تعديل جدول الأعمال الذي ظل بين أيدينا بدون أن تدخل عليه تعديلات بعيدة المدى طوال عشرين عاما والذي لا يتضمن أية إشارة إلى بعض المسائل الهامة التي تعالج خارج هذا المحفل، وإن كان من الممكن أن تدرج في صلب مؤتمر نزع السلاح. وقد أشارت ألمانيا أيضا بتعيين منسقين خاصين عملا بالمقرر CD/1630 لاستكشاف وتشجيع توافق الآراء بشأن إحدى المسائل الموضوعية، علما وأن تعيينهم يفترض، بحكم الواقع، عدم وجود توافق في الآراء. كما ويجب عدم ربط تعيينهم بتوافق عام في الآراء بشأن برنامج العمل. وتعتقد ألمانيا أيضا أنه قد يكون من المناسب إعادة تكليف المنسقين الخاصين بمهمة إصلاح مؤتمر نزع السلاح.

أما إيطاليا فهي تقترح، من ناحيتها، أن يظل الرؤساء المتتالون يعقدون مشاورات مكثفة بشأن البنود الثلاثة الأشمل والأكثر تعقيدا: نزع السلاح النووي ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وأنه يتعين علينا، في تلك الأثناء، أن نبدأ الأنشطة التكميلية بشأن المسائل الأخرى مثل ضمانات الأمن السلبية، والشفافية في التسلح، والألغام البرية، والإصلاحات الممكنة لمؤتمر نزع السلاح، وهي مسائل تبدو، في رأيها، أقل إثارة للجدل. غير أن هذه المسائل، على حد اعتراف الوفد الإيطالي نفسه في بيانه يوم الخميس الماضي، ليست بعيدة كليا عن إثارة الجدل. وهذا نوع من برنامج العمل "الصغير".

وأخيرا، وجهت المكسيك نظرنا إلى مختلف الإمكانيات التي يوفرها النظام الداخلي للمؤتمر نفسه. فالمادتان ١٩ و ٢٣ قد صيغتتا بعبارات مرنة جدا وتنصان على جميع أنواع المشاورات غير الرسمية، بخبراء أو بدون خبراء، وإقامة مجموعة واسعة من الهيئات الفرعية، بما في ذلك اللجان الفرعية والأفرقة التقنية وأفرقة الخبراء، بما يوفر نطاقا واسعا لقدرتنا على الإبداع.

ولقد استمعنا باهتمام كبير لمختلف ردود الفعل على هذه المقترحات والأفكار، مما يقدم دليلا إضافيا على الرصيد الإبداعي الموجود في مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، فإننا على يقين من أنه من السابق لأوانه الخلوص إلى

استنتاجات اليوم من نقاش يوم الخميس. فالأفكار التي أشرنا إليها بإيجاز في هذا الغرض توفر آفاقا محتملة للعمل وتستحق مزيد البحث والتشاور.

ولقد استمعنا أيضا إلى الاقتراح الذي مؤداه أنه قد يكون من المفيد تعيين منسق خاص وذلك تحديدا للتطرق لمسألة الإجراءات التكميلية. وهذه فكرة نتركها أيضا مفتوحة لنظر أولئك الذين سيواصلون البحث عن مخرج للمأزق الحالي. ولقد أشار الكثيرون إلى الحاجة إلى تحديث أعمالنا. والبعض من جوانب هذه المسألة يغطيها التقرير الذي نسقه سلفي، السفير إيليانيس، في مناسبة سابقة.

وأخيرا، بودي أن أقول كلمات متحدثا بصفتي ممثلا لشيلي. إن الوضع الحالي يتطلب قدرا من التفاؤل. وعلينا أن نفهم أن جهدا لا يقدر بثمن يبذل حاليا هنا لإبقاء باب الحوار والتفكير مفتوحا أمام البلدان الأعضاء. وقد ولدت هذه العملية أيضا وفرة من الخبرات والمعارف التقنية المحددة.

وهذه القدرات تنتظر فقط بلوغ "النقطة الحرجة" اللازمة والتي من شأنها أن تجعلها قوية بما فيه الكفاية كي يفيد منها مؤتمر نزع السلاح فيتمكن من بدء أنشطته التفاوضية، رهنا بالأحداث السياسية الدولية.

ولا بد أن نأخذ في اعتبارنا أن كل رئاسة جديدة وكل سنة تمر تسهمان في عملية نزع السلاح وفي الأمن الدولي وبالتالي في السلم العالمي. ويتمثل عامل بهذا الخصوص في الاستمرارية المتأصلة في عمل مؤتمر نزع السلاح.

وبودنا أن نؤكد أننا نؤمن إيمانا راسخا بمؤتمر نزع السلاح كمحفل متعدد الأطراف بالغ الأهمية بالنسبة للأمن العالمي. وهذا الإيمان يقودنا إلى إعادة تأكيد الحاجة إلى المثابرة في مساعي الرامية إلى إخراجه من مأزقه.

وعندما نلاحظ ما يمكن أن نصفه لدى البعض منا بأنه شعور بالتخاذل وخيبة الأمل يقود البعض إلى إعلان وفاة المؤتمر، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن مؤتمر نزع السلاح إذا لم يكن قيد الوجود لكننا جاهدين في العمل من أجل إنشائه.

ونعتقد، على مستوى آخر، أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التي يجب جعلها أكثر ديمقراطية. وهذه الجلسة ليست الوقت المناسب للإسهاب في الحديث عن تلك المسألة ولكننا سنعمل في الوقت المناسب على تحقيق ذلك الهدف.

عندما بدأت فترة ولايتي لاحظت أنني لن آخذ على عاتقي مسؤوليات ليست من مسؤولياتي. فالتوصل إلى توافق في الآراء حول برنامج عمل إنما هو مهمة يتقاسمها جميع أعضاء المؤتمر وليس الرئيس وحده الذي بإمكانه، في أفضل الأحوال، أن يقوم فقط بدور الميسر وناقل الأفكار بحثا عن توافق في الآراء.

غير أن هذه المسؤولية الجماعية لا نتقاسمها جميعا التساوي بيننا. ولا يمكنني أن أفوت الفرصة - ومن واجبي ألا أفوتها - للإعراب عن اعتقادي بأن الدول التي اختارت الأسلحة النووية والروادع النووية تحمل قدرا أكبر من المسؤولية في إخراج المؤتمر من مأزقه. وبودنا لو تأخذ هذه الدول المسؤولية على عاتقها. والمصالح الأمنية للدول مشروعة ولكن لا يجب أن توضع بأي حال من الأحوال فوق الأمن الجماعي الدولي.

وأخيرا، بودي أن أعرب عن امتناني لما أتيت لي من فرصة لممارسة هذه المسؤولية. ولم أندم على ذلك قط. بل بالعكس، كان ذلك تجربة ستظل راسخة في ذهني إلى الأبد. وبودي أيضا أن أعرب عن شكري لأمانة المؤتمر، وللأمين العام للمؤتمر السفير بتروفسكي، ولنائب الأمين العام للمؤتمر، السفير رومان - موريه، وللسيد بيرزي زالسكي، ولكافة أعضاء المكتب، على تعاونهم الفعال والمتفاني جدا. كما أتقدم بعبارة الامتنان للمترجمين الشفويين ولموظفي قاعات المؤتمرات.

وبودي أن أتوجه بكلمة خاصة لأعضاء البعثات والسفراء والزملاء الذين تعاملت معهم هنا. لقد سررت كل السرور بالعمل معكم. شكرا لكم على تشجيعكم واحترامكم.

ولا بد لي أيضا من أن أشير إشارة خاصة إلى أعضاء بعثة شيلى. فلقد لعبوا جميعا أدوارا أساسية في أداء هذا العمل. وبودي أن أشيد بالسفير ريموندو غونزاليز، والوزير - المستشار ألفريدو لابي، والمستشارين فالديمار كوتس ورودريغو اسبينوزا. شكرا لكم على تفانيكم وإبداعكم وصبركم معي. كما وأنه لا بد لي من الإشادة بماركوس سانثيز الذي كان له أن يقاوم ما أجده شخصا من صعوبات في جميع لغات العالم، بما فيها لغتي.

شكرا لكم جميعا.

لم يتبق لي الآن إلا أن أتمنى لخلفي في الرئاسة، السفير هو ممثل الصين، كل التوفيق في مهامه. وله أن يعتمد على تعاوننا الكامل.

وبالإضافة إلى ذلك بودي أن أعلن أنه تم الاتفاق، في المشاورات الرئاسية التي أجريت بالأمس، تغيير تاريخ الجلسة العامة التي كان من المقرر عقدها يوم الخميس ٢٩ آذار/مارس إلى يوم الثلاثاء ٢٧ آذار/مارس، وذلك نظرا لما سيجري من أنشطة بمبادرة من الحكومتين السويسرية والهولندية، والتي سيشارك فيها عدد كبير من أعضاء المؤتمر.

وبهذا تنتهي أعمالنا لهذا اليوم. ستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الخميس ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١ على الساعة العاشرة صباحا.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠
